

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

قسم الحقوق

1- بطاقة تواصل ومعلومات مقياس القرارات والعقود الادارية (السنة الثالثة/السداسي الخامس) Module Syllabus

التوقيت	السنة الجامعية	معايير التقييم	الأستاذ	المستوى	الأرصدة	المعام ل	الحجم الساعي السداسي (الأول)	وحدة التعليم
الأحد 12:00 الى 08:00 المجمع Z الأفواج : 1,2,3	2024/2023	<u>بالنسبة للمحاضرة</u> الامتحان الكتابي النهائي (%100) <u>بالنسبة للأعمال الموجهة</u> - الحضور والانضباط - التحضير - المشاركة - البحث - الامتحان الجزئي	ذبيح عادل أستاذ محاضر قسم أ adel.debbih@univ- msila.dz	السنة الثالثة ليسانس تخصص قانون عام المجموعة الأولى	07	02	16-14 أسبوع 02 محاضرة في الأسبوع 3 ساعات الأعمال الموجهة حصة واحدة في الاسبوع 1.30 ساعة	وحدة التعليم الأساسية

تناولنا في السنة الأولى مقياس القانون الإداري، حيث تضمن السداسي الأول محوري المدخل للقانون الإداري والتنظيم الإداري، (L'organisation Administrative) أي دراسة الإدارة العامة من الجانب الوصفي لهيكلتها وتنظيمها وأساليب التنظيم الإداري، الفنية، المتمثلة في المركزية واللامركزية الإداريتان، والاسلوب القانوني للتنظيم الإداري، المتمثل في الشخصية المعنوية، كما تناولنا تطبيقات أساليب التنظيم الإداري في النظام الإداري الجزائري، من خلال التطرق الى الإدارة المركزية واللامركزية في الجزائر، أما السداسي الثاني، فتناولنا من خلاله محور النشاط الإداري، أي الانتقال الى الجانب الحركي والوظيفي للإدارة العامة، من خلال ما تقوم به وتمارسه من أنشطة ووظائف وأعمال إدارية (مادية وقانونية (سلطوية (انفرادية أو اتفاقية) أو عادية) وعمليات إدارية (تخطيط، تنظيم، توجيه تنسيق، رقابة) وتصرفات قانونية وخدمات تبغى من ورائها تلبية الحاجات العامة المادية والمعنوية للمواطنين وتحقيق المصلحة العامة، عن طريق المرافق العمومية، كما تتولى الحفاظ على النظام العمومي والاستقرار والانضباط في المجتمع بصفة وقائية ومنتظمة، ويصطلح على هذه الأعمال والمهام التي تقوم بها الإدارة العامة (السلطات الإدارية المركزية والمحلية) النشاط الإداري (L'action Administrative)، هذا الأخير له صورتان (مظهران، أسلوبان):

أ - وظيفة ذات طابع ضابطي (سلبى): تهدف الإدارة العامة من خلالها الى مراقبة وتنظيم وضبط نشاط الأفراد وممارستهم لحرياتهم، بغية الحفاظ على النظام العمومي في المجتمع بمختلف عناصره التقليدية: (الأمن العام، الصحة العامة السكنينة العامة) والحديثة: (الأداب العامة، النظام العام الجمالي والروني للمدن والعمران، الضبط البيئي، الضبط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حماية الكرامة الانسانية)، وذلك بصفة وقائية ودائمة ومنتظمة، وهو ما يعرف بوظيفة الضبط الإداري (الشرطة الإدارية، البوليس الإداري) (La Police Administrative) (الصورة السلبية لتدخل الإدارة العامة) وتم الاصطلاح فقها على التعبير عن وظيفة الضبط الإداري بالصورة والجانب السلبى لتدخل الإدارة، بالنظر الى تضمّنها وضع قيود وضوابط وحدود على ممارسة الأفراد لحرياتهم العمومية، حفاظا على استقرار النظام العمومي في المجتمع.

ب - وظيفة ذات طابع خدماتي (ايجابي): من خلاله تقوم الإدارة العامة بتلبية واشباع الحاجات والرغبات العامة المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، عن طريق تقديم الخدمات والسلع الضرورية، بواسطة انشاء المرافق العامة وتنظيمها وتسييرها وضمان حسن سيرها بانتظام واضطراد، وهو ما يعرف بوظيفة المرفق العمومي (Le Service Public) (الصورة الايجابية لتدخل الإدارة العامة) .

ولكي تتمكّن الإدارة العمومية من القيام بهتين الوظيفتين على أكمل وجه وبفعالية ورشادة، تزوّد القوانين والتنظيمات الإدارة بالوسائل والأدوات الضرورية لتحقيق ذلك، هذه الأخيرة تتمثّل في: وسائل مادية، ووسائل بشرية، ووسائل مالية، ووسائل قانونية.

ج- وسائل عمل الإدارة: وتصنف وفق الآتي:

*- وسائل مادية : تتمثّل في أملاك الإدارة العقارية والمنقولة، والتي تعرف بالأملاك الوطنية العمومية والخاصة.

** - وسائل مالية : تتمثّل في المالية العمومية،

*** وسائل بشرية : تتمثل في الموظّفين العموميين ومختلف الأعوان الذين تستعين بهم الإدارة للقيام بمهامها.

****- وسائل قانونية: الأعمال والتصرفات والأنشطة التي تقوم بها الإدارة وتستهدف من ورائها أحداث أثار قانوني بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو نقله أو الغائه، وتصنّف بدورها إلى نوعين:

*- انفرادية تنتج أثارها القانونية بإرادة الإدارة المنفردة ، وتتمثّل في نظرية القرار الإداري .

** - اتفاقية تنتج أثارها القانونية بتلاقي إرادتي الإدارة من جهة والمتعاقد معها من جهة أخرى وتعرف ب: نظرية العقد الإداري،

ووفقا للبرنامج المعتمد من قبل وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي للتكوين للحصول على شهادة الليسانس في الحقوق، سنتناول في السداسي السادس من تخصّص القانون العام ، الأعمال الادارية القانونية التي يقوم بها الادارة، والمتمثلة في نظريتي القرارات والعقود الاداريين، حيث تقوم الدولة الحديثة القائمة على احترام القانون والحريات والديمقراطية على احترام مبدأ الفصل بين السلطات، وعدم تركيز واحتكار ممارسة مختلف أوجه ومظاهر سلطة الدولة ووظائفها في يد جهة واحدة، وتوزيعها وتقسيمها وتجزئتها بين عدة سلطات على أساس مبدأ التخصّص الوظيفي والاستقلال العضوي، في اطار دولة واحدة تمارس اكل سلطة فيها اختصاصاتها بصفة مستقلة في اطار التوازن والتعاون، حيث تقوم السلطة التشريعية بوظيفة سن التشريعات القوانين من خلال وضع قواعد عامة ومجردة من أجل تنظيم مجموعة من النشاطات العامة أو الخاصة، وذلك في حدود اختصاصها الدستوري، في حين تقوم السلطة القضائية بوظيفة الفصل في المنازعات المعروضة على الهياكل والجهات القضائية بمختلف درجاتها وانواعها، ويناط بالسلطة التنفيذية ممارسة الوظيفة التنفيذية ، التي تنقسم الى وظيفة سياسية حكومية تتعلق بمجال القيادة والتوجيه ورسم الخطط والسياسات العامة وتحديد الأهداف والمبادئ العامة للدولة، فيندرج ضمنها : تنظيم العلاقات بين السلطات الدستورية والهيئات العامة في الدولة و العلاقات الخارجية والدبلوماسية للدولة ، واتخاذ القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية الكبرى للدولة كإعلان حالة الحرب، المخططات الاقتصادية، الانضمام إلى المعاهدات وغيرها من المسائل السياسية، ووظيفة ادارية تتركز في تطبيق وتنفيذ السياسة والخطة العامة وإنجاز الأهداف المرسومة وتطبيق القوانين وتحقيق الصالح العام ، والسلطة التنفيذية بصدد قيامها بوظيفتها الادارية تأتي أعمالا إدارية مختلفة، قد تكون أعمالا إدارية مادية وقد تكون أعمالا إدارية قانونية :

*- الأعمال الإدارية المادية : هي مجموعة الأعمال التي تقوم بها السلطة الإدارية بصدد القيام بوظيفتها الإدارية دون أن تقصد من ورائها أحداث أثار قانوني، سواء بإنشاء أو تعديل أو إلغاء أو نقل المراكز القانونية، مثال ذلك هدم منزل آيل للسقوط ، و الأعمال الفنية التي يقوم بها موظفو الدولة مثل البناء وغيره وكذلك التعليم ، وتنفيذ الاوامر و القرارات المختلفة ، قيام الإدارة بجرسيارة متوقفة في الطريق، إجراءات التحقيق التي تقوم بها الإدارة قبل إصدار قرار معين، الأعمال التحضيرية لقرار التعيين في الوظيفة، وقد تكون الأعمال المادية تنفيذا لقرار إداري، كتفويض قرار إخلاء سكن وظيفي، أو تنفيذ القرار التأديبي.

****الأعمال الإدارية القانونية :** هي تلك الاعمال التي تقوم بها الإدارة، بالاستناد الى القانون، وهي تقصد من خلالها إحداث آثار قانونية معينة، من خلال إنشاء مركز قانوني (عام أو خاص) مثل: تعيين موظف، أو تعديله مثل: ترقية موظف، أو إلغائه ، مثل : فصل موظف ، وتنقسم هذه الاعمال الادارية القانونية بدورها إلى نوعين :

*** أعمال إدارية قانونية انفرادية :** أي الأعمال القانونية التي تنتج آثارها القانونية بالإرادة المنفردة للإدارة ، وتعرف بالقرارات الإدارية، مثل القرارات المتعلقة بالمسار الهني للموظف (التعيين، الترقية، التأديب...)، قرارات الضبط الاداري (هدم بناية، غلق محل، ...)، قرارات نزع الملكية الخاصة...

**** أعمال إدارية قانونية إتفاقية أو رضائية :** هي الأعمال القانونية الصادرة بناء على اتفاق وتبادل الرضا بين جهة الإدارة كطرف والطرف الآخر ، الذي قد يكون شخصا قانونيا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما، وذلك في اطار العقود الادارية، مثل عقد الامتياز، عقد القيام بأشغال، أو اقتناء اللوازم، أو توريد سلع أو القيام بدراسات أو تقديم خدمات، عقود تفويض المرفق العام...

3- المتطلبات السابقة للمقياس: للإحاطة بمحاور القرارات والعقود الادارية وفهم مواضيعهما، يفترض أن يكون الطالب ملماً بأفكار مقياس المدخل للعلوم القانونية، لاسيما محاور نظرية القانون، بداية بتعريفه وأقسامه، محاور القانون الدستوري، ثم المدخل للقانون الاداري ونظرية التّنظيم الاداري المدرّستين في السّداسي الأول لمقياس القانون الاداري، وكذا محاور النشاط الاداري بشقيه الضبط الاداري والمرفق العمومي، بالإضافة الى التحكم في مواضيع الادارة العامة وأوجه علاقتها بالقانون الاداري، فضلا على الالمام بالنظرية العامة للالتزام والنظرية العامة للعقد.

4- التّقييم التّشخيصي: عن طريق طرح أسئلة على الطّلبة، تتضمن اختبار معارفهم السابقة حول الموضوع:

أ- اسئلة متعلقة بالسّداسي الأول:

- ما هو تعريف القانون بوجه عام؟ وفيما تتمثل تقسيماته؟ وماهي خصائص القاعدة القانونية ومصادرها؟

- يتحدّد تعريف القانون الاداري تبعا لعدّة معايير ومفاهيم، بينها؟ ثم عرّف القانون الاداري بالمعنى الضيق؟

- ماهي المحاور الكبرى التي يدرسها القانون الاداري بالنسبة للإدارة العمومية؟

- يتناول القانون الاداري دراسة الادارة العمومية في حالة سكون، أي بيان تنظيمها وهيكلتها وتشكيلها، على ضوء ما درسته عرف نظرية التّنظيم الاداري؟

- ماهي أساليب التنظيم الاداري من الناحيتين: الفنية والقانونية؟

- فيما تتمثل تطبيقات التنظيم الاداري بنوعية المركزي واللامركزي في الجزائر؟

- يتناول النشاط الاداري دراسة الادارة العمومية في حالة حركة ونشاط، عرف النشاط الاداري؟ وفيما تشمل صورته؟

- من أجل تجسيد تدابير وقرارات الضّبط الاداري واجراءاته عمليا، تستعين الادارة بعدة وسائل، بينها؟ ثمّ اشرح بالتفصيل الوسائل القانونية لممارسة الضبط الاداري؟

- يعد المرفق العمومي الجانب الايجابي لتدخل الادارة في حياة الأفراد، فما هو تعريفه؟ وماهي العناصر والأركان اللآزمة حتى نصف نشاط أو مؤسّسة ما بأنّها مرفق عمومي؟
- للمرفق العمومي أسس فقهية، صاحبت نشأة القانون الاداري في فرنسا، وساهمت في تحديد أساس ونطاق تطبيق القانون الاداري، اشرح مدرسة المرفق العمومي، من حيث مؤدّاه وأنصارها وحججهم، وتطبيقاتها القضائية، والانتقادات الموجهة اليها؟
- يعد تفويض المرافق العمومية صورة حديثة لمشاركة الخواص في تقديم الخدمة العمومية، ماهو مفهوم تفويض المرافق العمومية، وما هي تطبيقاتها الأخيرة في الجزائر؟
- تنقسم الأعمال الادارية التي تقوم بها الادارة العمومية بمناسبة القيام بأنشطتها، الى اعمال ادارية مادية وأخرى قانونية، عرّف كل منهما مع التمثيل؟
- يعد القرار الاداري الصورة الأكثر استعمالا من جانب الادارة في القيام بأعمالها، بالنظر الى فعاليته وخصائصه، بين باختصار المحاور الكبرى لنظرية القرار الاداري؟
- لا تستطيع الادارة في بعض الاحالات القيام بأعمالها في تقديم الخدمة العمومية ومن خلالها تحقيق المصلحة العمومية، وحتى الحصول على لوازم وخدمات لصالحها، الا عن طريق شخص آخر طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص، تتوافق وتتلاقى معه ارادتها، وينشأ ما يسمى بالعقد الاداري، وضّح عن طريق مخطّط أو خريطة ذهنية المحاور الكبرى والاطار العام للعقود الادارية؟

5- أهداف المقياس : نستهدف من خلال تدريس مقياس القرارات والعقود الادارية حصول الطالب على المكتسبات التالية:

- *- اكتساب الطالب القدرة على التمييز بين الأعمال الادارية والأعمال والوظائف الأخرى للدولة، وكذا امكانية التمييز بين الاعمال الادارية القانونية والمادية.
- *- إدراك الطالب للمبادئ والمفاهيم والمحاور الأساسية لنظرية القرار كأهم محاور ونظريات القانون الاداري(التعريف، الخصائص، الأنواع، الاركان والعناصر، النهاية...)
- *- تعرّف الطالب على الدور الفعال والهام الذي يؤديه القرار الاداري في عمل الادارة وتحقيق أهدافها (التعريف، معايير التمييز، الأنواع، الاركان والعناصر، النهاية...)
- *- التحكم في محاور وأفكار النظرية العامة للعقد الاداري، ومعرفة دورها في عمل الادارة وتحقيق أهدافها،
- *- إمكانية فهم المشاكل الإدارية المرتبطة بالواقع العملي والمشاركة في حلها،
- *- اكتساب منهجية علمية في دراسة وحل المسائل القانونية والعملية.

6- مخرجات التعليم للمقياس (الفهم والمعرفة والمهارات الذهنية والعملية): يفترض في الطالب بعد نجاحه في هذا المقياس أن يكون قد اكتسب مخرجات التعليم التالية :

- أ- المعرفة والفهم : حيث يفترض في الطالب أن يكون قادرا على فهم مفهوم وماهية نظريتي القرارات والعقود الادارية والاطار العام لمختلف مواضيعهما.
- ب- المهارات الذهنية : حيث يكون الطالب قادرا على مناقشة وطرح الأفكار المتعلقة بموضوع الدرس واستخلاص الحلول المناسبة للقضايا المتعلقة بموضوعات القرارات والعقود

ج- التطبيق العملي : من خلال إعطاء حالات عملية متعلقة بكل فكرة من أفكار القرارات والعقود الادارية ، وكذا طرح بعض القضايا والأحكام والقرارات الواقعية الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة ومناقشتها، وكذا يتمكن الطالب من اسقاط المعارف النظرية والفقهية المكتسبة في حل وفهم بعض المشاكل والظواهر الادارية في المجتمع.

7 - أساليب التدريس: تتمثل في:

- أ- بالنسبة لحصة الأعمال الموجهة، السماح للطلبة بتقديم عروض بحثية حول المواضيع المدرجة في المقرر ثم مناقشتها من الجوانب الشكلية والمنهجية والموضوعية،
 ب- إعطاء حوصلة وملخص حول الموضوع المدروس في الحصة وإلزام الطلبة بكتابته .
 ج- الاستعانة بالوسائل البيداغوجية لتسهيل الفهم وتعميق المعارف كاستعمال السبورة ، الأقراص المضغوطة ...
 د- المناقشة والحوار أثناء الحصة لبعض المسائل والقضايا المطروحة،
 هـ- التعليق على قضايا عملية.

8- الامتحانات ومعايير التقييم : سيقم الطالب بناء على نتائجه وفقا لما يلي :

ملاحظة	العلامة	معايير التقييم
بالنسبة للأعمال الموجهة		
ناقص 0.5 عن كل غياب	02	الحضور والمواظبة
إعداد بطاقة فنية لكل موضوع	02	التحضير
المساهمة في التنشيط أثناء الحصة والإجابة على الأسئلة	02	المشاركة والمبادرة
العرض الشفهي والإجابة على الاسئلة 02 السند المكتوب 06 (التقديم ، الإشكالية، الخطة الأسلوب والأساس القانوني الخاتمة، المراجع)	07	إعداد عرض مكتوب وتقديمه
يكون في نهاية السداسي، ويشمل كل ما تم دراسته في السداسي .	07	الامتحان الجزئي
بالنسبة للمحاضرة يقوم التقييم على أساس الامتحان النهائي في نهاية السداسي		

9- المواظبة على حضور الأعمال الموجهة : حضور الأعمال الموجهة إجباري على الطالب وفقا للنظام الداخلي للجامعة :

المادة 10: حضور الدروس (المحاضرات) ضروري، وتترك إجباريته لتقدير الفرقة البيداغوجية، أما حضور الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية فهو إجباري ويجب على الأستاذ مراقبة الحضور في كل حصة.

المادة 11: يقصى الطالب من المادة ومن الوحدة التعليمية التابعة لها بسبب ثلاثة غيابات غير مبررة أو خمسة حتى ولو كانت مبررة، وكذلك عند بلوغ 1/3 الغيابات غير المبررة. أما الطلبة المعنيون بمراقبة طبية أو علاج مستمر أو المطلوبون في منافسات رياضية للنخبة فيستفيدون من نظام مواظبة خاص، يستفيد من يغيب بمبرر من حصة استدرابية إذا توفرت الشروط لذلك

ولا يعتبر المبرر مقبولا إذا تجاوز أجل ثلاثة أيام بعد الغياب (يؤخذ ختم البريد بعين الاعتبار)، ويؤشّر رئيس القسم على المبرر بتاريخ إيداعه قبل تسليمه لمسؤول المادة أو الوحدة التعليمية، وتدرج نسخة منه في ملف الطالب.

المادة 12: يعتبر الطالب متخليا إذا لم يحضر دروسه خلال سداسي من السنة الجامعية، ويعد المتخلي مقصى في السنة الجامعية. ويبلغ ديوان الخدمات الجامعية وجوبا بقائمة المتخلين، ولا يرخص للطلاب المتخلي أو المقصى بإعادة الإدماج إلا مرة واحدة خلال مساره الدراسي، وذلك بعد دراسة ملفه وحسب الأماكن البيداغوجية.

المادة 14: حالات الغياب المبررة المقبولة هي :

المبرر	حالة الغياب
شهادة وفاة ويسمح بثلاثة أيام	وفاة أحد الأصول أو الفروع أو الأقرباء
عقد زواج ويسمح بثلاثة أيام	زواج المعني
شهادة ولادة ويسمح بثلاثة أيام للأبوة أما الأم فحسب الشهادة الطبية	عطلة أبوة أو أمومة
شهادة الإقامة بالمستشفى	إقامة المعني بالمستشفى
شهادة طبية من طبيب محلف	مرض المعني
وثائق مبررة من هيئات مؤهلة	استدعاء أو دعوة رسمية

10- الأبحاث والأعمال الشخصية: بالنسبة لحصة الاعمال الموجهة كل طالب يجب أن يقوم بكتابة بحث أو ورقة عمل، يتعلم من خلالها منهجية البحث ويتم توزيع عناوين العروض في بداية السنة وتحديد تاريخ تقديمها ، يتم إعداد العروض وتقديمها بالاشتراك بين طالبين أو أكثر، وذلك حتى يتعود الطالب على العمل الجماعي ويكتسب ملكات

التواصل مع الجمهور ، تدعيم الثقة بالنفس، تحسين مستوى اللغة والحوار ، أما بالنسبة لحصة المحاضرة، فيجب على الطالب الاطلاع على مقرر وبرنامج المقياس في بداية السداسي والعمل على تحضير الدروس قبل الحضور الى المحاضرة حتى يتمكن من النقاش والحوار واثراء الموضوع

11- المشاركة والتفاعل أثناء الحصة: المشاركة أثناء الأعمال الموجهة أو المحاضرة لها دور كبير في تقييم الطالب، وعليه يجب على كل طالب قبل أن يحضر إلى القاعة أن يحضّر موضوع الحصة، وذلك ليكون قادرا على طرح أسئلة تتعلّق بموضوع الدرس والتعبير عن وجهة النظر في المسائل القانونية المطروحة، ويقوم الأستاذ المدرّس بتوجيه مشاركة الطلبة في الدرس بطريقة تمكّن جميع الطلبة من المشاركة الفعالة، إذا واجه الطالب أية صعوبات في أخذ دور في المشاركة الصفية (أثناء الفوج)، أو أنّه غير معتاد على المشاركة، يمكنه مراجعة مدرّس المقياس والتحدّث معه بهذا الخصوص.

12- إرشادات في منهجية دراسة المقياس: باعتبار مقياس القرارات والعقود يندرج ضمن وحدة التعليم الأساسية، التي تضم المقاييس الرئيسية والهامة للتكوين، فهو يشتمل على المحاضرات (les cours) بمعدل محاضرتين في الأسبوع (03) ساعات يقدمها الأستاذ المحاضر وفقا للمقرر ، وعلى الطالب حضور المحاضرة وتسجيل النقاط الأساسية في سجل خاص بالمقياس ، ويحاول التفاعل مع المحاضر بإعداد الدرس مسبقا وطرح الأسئلة وتنشيط جو المحاضرة ، ويتم تقييم الطلبة بالنسبة للمحاضرة في امتحان فصلي في نهاية السداسي ويمتحن الطالب في المحاور والمواضيع المدرسة في المحاضرة ، كما يدرس المقياس في حصة الأعمال الموجهة (les TD) بواقع حصة في الأسبوع (ساعة ونصف)، حيث يتم توزيع الطلبة على أفواج ويدرس كل فوج في قاعة ، وتختلف حصة الأعمال الموجهة عن المحاضرة في النقاط التالية :

أ- حضور الطالب إجباري في الأعمال الموجهة ويؤخذ بعين الاعتبار في النجاح والتقييم .

ب- إذا كانت المحاضرة تعتمد بشكل كبير على الأستاذ المحاضر ، فان الأعمال الموجهة تعتمد على جهود الطالب وتحضيره وإبراز قدراته الذاتية من خلال العمل الشخصي .

ت- ليس بالضرورة تكرار نفس المحاور والمواضيع المدرسة في المحاضرة ، بل يتم التركيز على الجانب المنهجي والتطبيقي .

ث- يكون التقييم في حصة الأعمال الموجهة متنوع ويركز على عدة معايير حتى يبرز المستوى الفردي لكل طالب .

*- أعمال ما قبل حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة، فالطالب بحاجة إلى :

- الحصول على المراجع الأساسية في المقياس، من كتب ونصوص قانونية، وهي متوفرة في مكتبة الكلية والمكتبات الخاصة
- تحضير موضوع الدرس المحدّد في المقرر مسبقا عن طريق بطاقة فنية (ورقة بحثية) تتضمّن حوصلة وجيزة للموضوع وتكون موازية للعرض المنجز من قبل الطلبة المكلفين بتقديمه، وتكمن أهمية البطاقة الفنية للموضوع في كونها تعطي فكرة مسبقة عن الموضوع تمكن الطالب من المشاركة أثناء الدرس ، وكذا تعد تحضيرا مسبقا للامتحان النهائي في نهاية السداسي .

- تحضير عدد من الأسئلة حول الموضوع الذي تم تحضيره .

*- أعمال خلال حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة، فالطالب بحاجة إلى :

- الحضور إلى القاعة في الوقت المحدّد أو قبله، ولا يسمح بالدخول لقاعة الأعمال الموجهة بعد دخول الأستاذ.

- التزام الهدوء والانضباط داخل القاعة من حيث طريقة الجلوس والاستماع الى عرض الزملاء بعناية كبيرة .
 - الحرص على المشاركة والمبادرة عند فتح باب المناقشة، بحيث يسمح للطالب بإبداء وطرح الأسئلة، إثراء الموضوع التعقيب
 - إعداد سجل أو كراس خاص بالأعمال الموجهة يدون فيه حوصلة الموضوع والملاحظات التي يقدمها الأستاذ.
 - احترام الزملاء والأستاذ، والتحلي بالسلوك الحسن في الحوار والنقاش وإبداء الآراء والأفكار.
- *- أعمال ما بعد حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة، فالطالب بحاجة إلى :

- مراجعة ما تناوله في الحصة السابقة وتثبيته ثم الشروع في التحضير للحصة الموالية .
- إذا استصعب على الطالب استيعاب وفهم موضوع أو جزئية معينة مما سبق دراسته يمكنه الاتصال بالأستاذ المدرس أو أحد أساتذة المقياس، كما يمكنه الاستعانة بزملائه في المستويات الأعلى.

13- المصادر التعليمية المتاحة :

- الرصيد الوثائقي الموجود بمكتبة الجامعة المركزية.
 - الرصيد الوثائقي الموجود بمكتبة كلية الحقوق.
 - المصادر الالكترونية (مواقع، مدونات ، مجلات ، قواعد بيانات، الأرضيات والمنصات التعليمية عن بعد بجامعة مسيلة)
 - الاتصال بالأساتذة والزملاء .
 - حضور المناقشات العلمية والملتقيات والأيام الدراسية.
 - الاطلاع على المذكرات والرسائل والأطاريح المنشورة على الرابط الالكتروني: www.pnst.cerist.dz
- * الاطلاع على المقالات المنشورة بالمجلات والدوريات المنشورة على الرابط الالكتروني:

Algerian Scientific Journal Platform

<https://www.asjp.cerist.dz>

*- الاطلاع على الرصيد الوثائقي المتوفر على مستوى بوابة النظام الوطني للتوثيق الالكتروني:

<https://www.sndl.cerist.dz>

الجدول الزمني لتدريس المقياس والموضوعات المقررة

المقياس موزع على (14) أسبوع ويتكون من (42) ساعة دراسية بواقع (3) ساعات لكل أسبوع، وهو على النحو الآتي:

عناصر المحاضرة	عنوان المحاضرة	الأسبوع
1- تعريف الأعمال الادارية وانواعها 2 - تعريف القرار الإداري 3- خصائص القرار الإداري 4- تمييز القرار الإداري عن الأعمال الأخرى للدولة (الأعمال التشريعية الأعمال القضائية، الأعمال المادية، أعمال السيادة والحكومة)	مفهوم القرار الإداري	الأول
1- من حيث أسلوب الإدارة في التعبير عن إرادتها 2- من حيث التكوين	أنواع القرارات الإدارية	الثاني

<p>3- من حيث مداها وعموميتها</p> <p>4- من حيث مصدرها</p> <p>5- من حيث خضوعها للرقابة القضائية</p> <p>3- من حيث الآثار المترتبة عليها</p>		
<p>1- الأركان الخارجية</p> <p>أ- ركن الاختصاص</p> <p>ب- ركن الشكل والإجراء</p> <p>2- الأركان الداخلية</p> <p>أ- ركن السبب</p> <p>ب- ركن المحل</p> <p>ج- ركن الهدف</p>	<p>أركان القرار الإداري</p>	<p>الثالث</p>

<p>1- نفاذ القرار الاداري في مواجهة الادارة</p> <p>2- نفاذ القرار الاداري في مواجهة الأفراد المخاطبين به</p> <p>أ- تاريخ سريان القرار الإداري</p> <p>*- القرارات التنظيمية أو اللأئحية</p> <p>** - القرارات الفردية (ذات الطابع الخصوصي)</p>	<p>نفاذ القرارات الإدارية</p>	<p>الرابع</p>
<p>1- التنفيذ عن طريق الإدارة</p> <p>2- التنفيذ عن طريق القضاء</p> <p>3- العقوبات عند رفض التنفيذ: عقوبات جزائية ، عقوبات إدارية</p>	<p>تنفيذ القرارات الإدارية</p>	<p>الخامس</p>
<p>1- نهاية القرارات الإدارية بإرادة الإدارة</p> <p>أ- الالغاء الاداري</p> <p>ب- السحب الاداري</p> <p>2- نهاية القرارات الإدارية خارج إرادة الإدارة (عن طريق القضاء)</p>	<p>نهاية القرارات الإدارية</p>	<p>السادس</p>

المحور الثاني: العقود الادارية		
<p>1- تعريف العقد الإداري</p> <p>2- معايير تمييز العقد الإداري</p> <p>3- أنواع العقود الإدارية</p>	مفهوم العقد الإداري	الأول
<p>1- مبادئ إبرام العقود الادارية</p> <p>2- طرق وأساليب إبرام العقود الإدارية (طلب العروض التراضي</p> <p>3- اجراءات ابرام العقود الادارية</p>	تكوين العقود الادارية	الثاني
<p>1- سلطات الإدارة إزاء المتعاقد معها</p> <p>أ- سلطة الرقابة والتوجيه والتتبع</p> <p>ب- سلطة تعديل شروط العقد بالإرادة المنفردة للإدارة</p>	تنفيذ العقد الإداري والآثار المترتبة عليه	الثالث

ج- سلطة توقيع عقوبات على الطرف المتعاقد في حالة الاخلال بالتزاماته

د- سلطة فسخ العقد (الانفرادي نتيجة اخلال الطرف المتعاقد مع الادارة بالتزاماته، أو الفسخ لدواعي المصلحة العامة).

2- حقوق الطرف المتعاقد في مواجهة الإدارة

أ- الحصول على المقابل المالي

ب- احترام التوازن المالي للعقد (النظريات الفقهية والقضائية)

ج - الحصول على التعويض المناسب

1- نهاية العقد الإداري

1- الأسباب العادية

2- الأسباب غير العادية

2- الرقابة القضائية على تنفيذ العقد الإداري ونهايته

نهاية العقد الإداري
والآثار المترتبة عليه

الرابع

<p>1- دعوى التعويض (شروطها، الاختصاص القضائي بنظرها، آثارها)</p> <p>2- سلطات القاضي الاداري في دعاوى العقود الادارية</p>		
--	--	--

بعض المصادر والمراجع المتعلقة بالمقياس

مراجع متعلقة بالقرارات الادارية

- بعلي محمد الصغير، القرارات الادارية، بدون طبعة، دارالعلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- الطماوي محمد سليمان، النظرية العامة للقرارات الادارية، دراسة مقارنة، بدون طبعة، مصر، 1991.
- عوابدي عمار، نظرية القرارات الادارية بين علم الادارة العامة والقانون الاداري، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة النشر.
- كوسة فضيل، القرار الاداري في ضوء قضاء مجلس الدولة، بدون طبعة، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- الجوهرى عبد العزيز، القرار الاداري في الفترة ما بين الاصدار والشهر، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- بوضياف عمار، دعوى الالغاء في قانون الاجراءات المدنية والادارية، دراسة تشريعية قضائية فقهية، الطبعة الأولى، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بو عمران عادل، النظرية العامة للقرارات والعقود الادارية، دراسة تشريعية فقهية قضائية، بدون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
- جعفر أنس، القرارات الادارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الادارية، القرار الاداري، العقد الاداري، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 1989.
- بالجيلالي خالد، الوجيز في نظرية القرارات والعقود الإدارية، دار بلقيس، الجزائر، 2021.

- بركات أحمد، القرار الإداري، دار هومه، الجزائر، 2018.
- خالد سمارة الزعبي، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، 1999.

مراجع متعلقة بالعقود الادارية

- محمد سليمان الطماوي، الأسس العامة للعقود الادارية (دراسة مقارنة)، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، مصر، 1975.
- مفتاح خليفة عبد الحميد، العقود الادارية وأحكام إبرامها، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2008.
- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للعقود الادارية ، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2005.
- عوابدي عمار، النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، نظرية الدعوى الادارية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- مازن ليلوراضي، العقود الادارية و التحكيم، دارالجامعية الجديد للنشر، مصر، 2003.
- بعلي محمد الصغير، العقود الادارية ، دارالعلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005 .
- محمد فؤاد عبد الباسط، العقد الاداري ، دارالجامعة الجديدة للنشر والتوزيع ، مصر 2006.
- محمد محمد الشلماني، مفتاح خليفة عد الحميد، العقود الادارية، دار المطبوعات الاسكندرية.
- محمود عاطف البناء، العقود الادارية دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الأولى، مصر سنة 2003 .
- مفتاح خليفة عبد الحميد، العقود الادارية و أحكام إبرامها، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2008
- نصري منصور نابلسي، العقود الادارية (دراسة مقارنة)، منشورات زين الحقوقية، لبنان ، 2010.

- المذكرات الجامعية: هناك العديد من مذكرات الماجستير وأطاريح الدكتوراه تخصص قانون إداري ، ومذكرات الماستر تخصصي قانون إداري والدولة

والمؤسسات العمومية تناولت مواضيع القرارات والعقود الادارية، وهي متوفرة بقاعة المذكرات بمكتبة الكلية، فعلى الطلبة الاطلاع عليها والاستعانة بها في

انجاز بحوثهم، كما هي متوفرة بصيغة الكترونية في المستودع المؤسسي لجامعة مسيلة على الرابط الالكتروني:

<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui>

*- الاطلاع على المذكرات والرسائل والأطاريح المنشورة على الرابط الالكتروني: www.pnst.cerist.dz

*- الاطلاع على المقالات المنشورة بالمجلات والدوريات المنشورة على الرابط الالكتروني:

Algerian Scientific Journal Platform

<https://www.asjp.cerist.dz>

*- الاطلاع على الرصيد الوثائقي المتوفر على مستوى بوابة النظام الوطني للتوثيق الالكتروني:

<https://www.sndl.cerist.dz>

- مراجع الكترونية:

كتب مهمة في #القانون الإداري

مجموعة من #الكتب_الإلكترونية بصيغة PDF #في #القانون_الإداري، يمكنكم تحميلها عبر #الروابط في الأسفل ↓□↓□

كتاب #أبحاث_في_القانون_الإداري، للمؤلف #جهاد_صفا

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الأول، للمؤلف #GEORGES_VEDEL #PIERRE_DELVOLVE ، ترجمة #منصور_القاضي

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الثاني

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #النظرية_العامة_للقانون_الإداري، للمؤلف #محمد_رفعت_عبد_الوهاب

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #أصول_القانون_الإداري، للمؤلف #حسين_عثمان_محمد_عثمان

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #مبادئ_وأحكام_القانون_الإداري، للمؤلف #علي_محمد_بدير_وأخرون

<https://drive.google.com/open...>

كتاب #القانون_الإداري، للمؤلف #ماجد_راغب_الحو

<https://drive.google.com/open...>

✓ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، التنظيم الإداري.

رابط التحميل

<http://www.mediafire.com/file/lthuzbupouguu7e/Doc1.pdf/file>

✓ كتاب الأساسي في القانون الإداري، ناصر لباد.

رابط التحميل

<https://drive.google.com/.../1fb.../view>

✓دروس في القانون الإداري، عمار عوابدي.

<https://drive.google.com/.../0B6RSvBRFoLJfNy0zay0.../view...>

✓الوجيز في القانون الإداري، مازن ليلو راضي.

رابط التحميل

<https://drive.google.com/.../1n3rbJ6iAxxjtcIwGHU2.../view...>

✓النظرية العامة للقانون الإداري، محمد رفعت عبد الوهاب.

رابط التحميل

<http://www.sooqkaz.com/.../%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8...>

✓القانون الإداري، ماجد راغب الحلو.

رابط التجميل

<http://www.sooqkaz.com/.../%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9...>

✓كتاب #أبحاث_في_القانون_الإداري، للمؤلف #جهاد_صفا

<https://drive.google.com/open...>

✓كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الأول، للمؤلف #PIERRE_DELVOLVE#GEORGES_VEDEL ، ترجمة #منصور_القاضي

<https://drive.google.com/open...>

✓كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الثاني

<https://drive.google.com/open...>

✓كتاب #النظرية_العامة_للقانون_الإداري، للمؤلف #محمد_رفعت_عبد_الوهاب

<https://drive.google.com/open...>

✓كتاب #أصول_القانون_الإداري، للمؤلف #حسين_عثمان_محمد_عثمان

<https://drive.google.com/open...>

✓ كتاب #مبادئ_وأحكام_القانون_الإداري، للمؤلف #علي_محمد_بدير_وأخرون

<https://drive.google.com/open...>

✓ كتاب #القانون_الإداري، للمؤلف #ماجد_راغب_الحو

<https://drive.google.com/open...>